مجموعة البنك الدولي

MENA BLUE
Strengthening the Blue Economy in the Middle East and North Africa Region

مارس 2021

المغرب العربي - مجموعة من المذكرات التقنية

تشخيص هشاشة قطاع الصيد في المغرب و تأثير كوفيد 19

مارسيلو هـ أسربي، سعد بلغازي و خالد أنور

المرجة الزرقة - المغرب
صورة من طرف نادية كصالي

تشخيص هشاشة قطاع الصيد في المغرب و تأثير كوفيد 19

مارسيلو هـ أسربي[1]، سعد بلغازي[2] و خالد أنور[3]

1. أثرت أزمة COVID-19 على جميع فروع قطاع الصيد و إن بشكل غير متساو بين الأنواع التي يتم صيدها و وجهة المنتج و الحلقة المعنية من سلسلة القيمة. ومع ذلك، شجعت السلطات المغربية على استمرار نشاط الصيد بإعطاء الأولوية لإمداد السوق المحلي. و لإن أثر انخفاض النشاط على دخل الصيادين بشكل أقل خطورة مما كان متوقعا، إلا أن صدمة كوفيد 19 أثرت بشكل خاص على العاملين في صناعات معالجة الأسماك، وخاصة
إنتاجالأسماك المعلبة

2. يعرض هذا الملخص التنفيذي الملاحظات الرئيسية للتشخيص السريع لمدى تأثر و هشاشة قطاع الصيد أمام جائحة كوفيد 19.

3. أما الملاحظات البارزة لهذا التشخيص السريع فتتمثل فيما يلي:

- أظهر قطاع الصيد البحري المغربي مدى مرونته في مواجهة أزمة كوفيد 19. حيث تم الحفاظ على جهد الصيد و استمر توريد السوق المحلية. وعانت الصادرات من انخفاض طفيف. وبشكل عام، قاومت العمالة و الدخل في القطاع صدمة الإغلاق بشكل أفضل من القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- كشف قطاع الصيد البري، وخاصة الأسماك المعلبة، عن احتوائه لعدة بؤر وبائية، مما دفع السلطات إلى إغلاق العديد من المصانع مؤقتا، خاصة في مدينة آسفي.
- تم بدل مجهود إصلاحي مهم في قطاع الصيد قبل عقد من الزمن في إطار مخطط هاليوتيس. ومع ذلك، على الرغم من التقدم الكبير في معدات الموانئ، ومراقبة الرحلات البحرية، والتحكم في المصيد، والتنظيم التعاوني و الحماية الاجتماعية للصيادين، فقد أبرزت أزمة كوفيد 19 استمرار بعض نقاط الضعف؛
- وجود ترسانة القوانين و القواعد التنظيمية (النصوص القانونية والتوجيهات وما إلى ذلك) والوسائل البشرية والتقنية للتحكم في استغلال الموارد لا يضمن بشكل كامل استدامة الموارد البحرية.
- لا يتمتع جميع المشغلين في القطاع بنفس القوة التفاوضية و بنفس القدرة على الضغط و التأثير.
- لا تزال تعاونيات و جمعيات الصيادين الحرفيين، بشكل عام، ضعيفة التنظيم، و لها تأثير ضئيل على اتخاذ القرارات من قبل السلطات العامة المسؤولة عن قطاعها، و كذلك تأثير ضئيل نسبيا على أعضائها؛
- أبرزت أزمة كوفيد 19 أهم الإستنتاجات: لا تزال هناك جيوب من الهشاشة. لا يستفيد آلاف البحارة من أي تغطية صحية، ولا سيما في الصيد التقليدي. تغطي عقود التأمين للمخاطر المهنية المتعلقة بأنشطة الصيد البحري الحد الأدنى من المخاطر حيث أن إجراءات تقديم الإثباتات تبقى معقدة، و يصعب تنفيذها بسبب تفشي الأمية بين عدد كبير من الصيادين التقليديين.

4. أنجز هذا التشخيص في ثلاثة فصول: الأول يعرض الأساليب التي أثر الوباء من خلالها على أنشطة قطاع الصيد في البحر و في اليابسة و آثاره على إنتاج و تغذية السكان و على الصادرات. و يبحث الفصل الثاني في آثار الأزمة على العمالة و دخل العمال، أما الفصل الثالث فيفحص الآفاق طويلة الأجل لحماية الموارد السمكية، كشرط لاستدامة هذا القطاع.

[1] أخصائي بيئي أول، البيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق، البنك الدولي
[2] خبير اقتصادي، مستشار
[3] أخصائي بيئي، البيئة والموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق، البنك الدولي

تاثير كوفيد 19 على نشاط و مداخيل العاملين في قطاع صيد الأسماك

فرع صيد الأسماك، الصيد في البحر، لم يتأثر نسبيا بعدوى الوباء، حيث وجدت في الموانئ مجموعة من المشغلين من القطاعين العام و الخاص الذين تدخلوا بطريقة منسقة لوضع تدابير الحد من انتشار العدوى بكوفيد 19.

غير أن صدمة انتشار العدوى أثرت بشدة في العاملين في صناعات صيد الأسماك، و لا سيما في وحدات تعليب الأسماك البحرية و وحدات التجميد. أما في المصانع فقد تركت مسؤولية إدارة الإجراءات الوقائية على عاتق مديري المؤسسات. لكن لم تتم إعادة تصميم و ترتيب مرافق الإنتاج و تزويد العمال بالأقنعة ومعدات التطهير في كثير من الحالات إلا في وقت متأخر.

الشكل 1: الفروق في حصيلة الصيد من حيث الوزن والقيمة في النصف الأول من 2020 مقارنة بالمعدلات المسجلة في 2016-2018

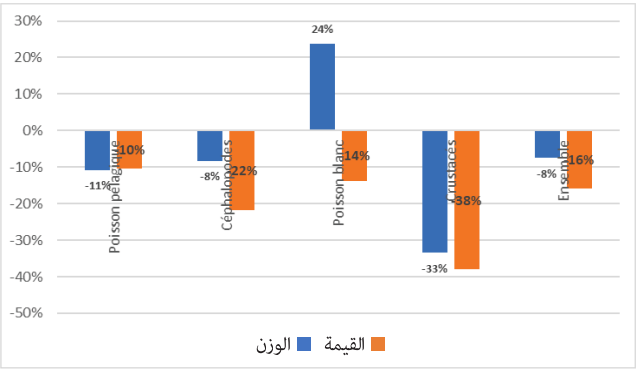

(محتوى الرسم البياني: الأسماك السطحية- رأسيات الأرجل- السمك الأبيض- المحار- مجتمعة)

اضطرت السلطات إلى العمل على المستوى المحلي من خلال إصدار أوامر بإغلاق مؤقت لوحدات الإنتاج و تنظيم الحجر الصحي والعناية بمجموعات العمال المصابة بالعدوى.

لا تتوفر بعد الإحصائيات لمقارنة التأثيرات المتباينة بين الفروع (الحصيلة المصيدة أو تحويل المصيد)، لكن يمكننا ملاحظة شكلين من ردود الفعل إزاء تأثير كوفيد 19 على قطاع الصيد.

- أدت إجراءات التباعد، و لا سيما إزعاج و عرقلة تحركات الصيادين، إلى انخفاض المصيد وتقليل المعروض من وحدات التجهيز، لا سيما السردين المعلب؛

- أدى إغلاق وحدات التعليب بسبب العدوى إلى صعوبات في التخلص من محاصيل الصيد السطحي. ومع ذلك، يجب أن نلاحظ زيادة في إنتاج مسحوق السمك و زيت السمك. يمكن تفسير هذه الزيادة، جزئيا، بحقيقة أن جزءا من المصيد البحري المخصص للتعليب قد تمت إعادة توجيهه نحو وحدات مساحيق و زيت السمك. و أدى ارتفاع مستوى الطلب على الصادرات من المساحيق السمكية و زيت السمك إلى التخفيف من تأثير انخفاض محاصيل الصيد السطحي.

التأثير على الإنتاج

أدت القرارات الإدارية المتعلقة بالوقاية من العدوى إلى تخفيض مستوى المصيد من 15 مارس إلى 15 أبريل 2020:

- تم تطبيق الإجراءات الهادفة إلى منع العدوى، لا سيما حظر السفر، بشكل صارم إلى غاية 15 أبريل 2020.

- بعد ذلك، وعلى الرغم من الاهتمام بتشجيع التعافي، لم يتمكن العديد من الصيادين من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الحظر المفروض على السفر بين المدن؛

- سمح تدخل اتحادات الصيادين ودعم السلطات باستئناف نشاط الصيد نظرا لتراجع عدد الصيادين المتوفرين.

يقدر الانخفاض في المصيد الناجم عن كوفيد 19 بنسبة 31٪ في الحمولة و 26٪ من حيث القيمة[4]. و يتم حساب هذه النسب على أساس الفرق بين أحجام و قيم المصيد المحقق خلال الربعين الأول والثاني من عام 2020 وأحجام ومتوسط قيم المصيد في 2016 و 2017 و 2018 في نفس الربع.

تمثل هذه البيانات معدلات يجب أخذها في الاعتبار بحذر. أما القيم والأحجام المستعملة هنا فتشير إلى تأثير الصبغة الموسمية لأنواع الأسماك[5].

من المفترض أن تكون خسائر الإنتاج بسبب كوفيد 19 في قطاع صيد الأسماك - مقارنة بمعدل الإنتاج من مارس إلى أبريل للأعوام 2016 إلى -2018 قد بلغت مليار درهم. و قد تعادل هذه الخسارة 9.5٪ من القيمة المضافة لقطاع الصيد في 2019 (12.2 مليار درهم).

الجدول 1: التباين في قيمة المصيد من المصايد الساحلية و التقليدية خلال فترة الحجر.

المدة	كمية الصيد السنوية معدلات 2016-2018			كمية الصيد في 2020			اختلاف		
	بالطن	بآلاف الدراهم	قيمة الوحدة	بالطن	بآلاف الدراهم	قيمة الوحدة	بالطن	بآلاف الدراهم	قيمة الوحدة
مارس	88 171	582 474	6,6	64 700	429 415	6,6	-27%	-26%	0%
أبريل	114 298	470 779	4,1	65 884	343 625	5,2	-42%	-27%	27%
ماي	125 029	542 895	4,3	95 390	400 243	4,2	-24%	-26%	-3%
من مارس إلى ماي	327 498	1 596 149	4,9	225 973	1 173 283	5,2	-31%	-26%	7%

المصادر: بيانات المكتب الوطني للصيد البحري (مارس إلى ماي 2020) و بيانات قطاع الصيد البحري بوزارة الفلاحة (البحر في أرقام 2018). ملاحظة: لقياس تأثير كوفيد 19على المصيد، قمنا بمقارنة المصيد من مارس إلى ماي 2020 مع معدل المصيد خلال نفس الأشهر في 2016-2018.

من خلال مقارنة بيانات الصيد للنصف الأول من عام 2020 مع تلك الخاصة بالنصف الأول من عام 2019، نلاحظ انخفاضا أقل في القيمة: 15.9٪ كخسارة في الوزن و 7.5٪ كخسارة في القيمة.

[4] قطاع الصيد البحري "البحر بأرقام *2018*"

[5] مع التوقف البيولوجي لصيد الأخطبوط اعتبارا من *15* أبريل *2020* ، تنخفض قيمة وحدة المصيد تلقائيا ، حيث يكون متوسط سعر الأخطبوط أعلى من متوسط سعر الأنواع الشائعة الأخرى.

الجدول 2: إنتاج المصايد الساحلية و التقليدية فيالنصفين الأولين من عامي 2019 و 2020

انتاج الصيد بالنوع	القيمة بآلاف الدراهم	الوزن بالطن	القيمة بآلاف الدراهم	الوزن بالطن	التنوعات	
	2020	2020	2019	2019	القيمة	الوزن
سمك الأعماق	1 240 955	457 603	1 383 649	513 397	-10,3%	-10,9%
الرخويات	1 303 794	28 702	1 665 824	31 289	-21,7%	-8,3%
السمك الأبيض	616 323	40 125	714 590	32 424	-13,8%	23,8%
الصدفيات	6 738	647	5 415	241	24,4%	168,5%
القشريات	88 598	1 580	142 897	2 375	-38,0%	-33,5%
الطحالب	71 491	17 769	42 853	11 225	66,8%	58,3%
المجموع العام	**3 327 898**	**546 427**	**3 955 228**	**590 949**	**-15,9%**	**-7,5%**

المصادر: بيانات من المكتب الوطني للمصايد (مارس إلى ماي 2020) و قطاع الصيد البحري بوزارة الفلاحة (البحر في أرقام 2018).

خلق تباطؤ الصادرات مشكلة في بيع الكميات المصيدة. بالنسبة للأسماك البيضاء ورأسيات الأرجل، كانت القدرة التفاوضية للصيادين في السوق المحلية أضعف بسبب افتقارهم إلى الوصول إلى وسائل التخزين، و من تم حدد ميزان القوى في السوق انخفاض الأسعار. بيد أن هذه الملاحظة لا تنطبق على أسماك سطح البحر. حيث انخفض حجم المصيد منها بنسبة 10٪ في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بعام 2019. و استقر سعر السردين بالنسبة للأسماك السطحية الصغيرة، في حين أن سعر أسماك السطح الكبيرة (التونة و سمك أبو سيف) آخذ في الازدياد. و على الرغم من انخفاض سعر سمك الأنشوجة، فقد استقر متوسط سعر أسماك السطح.

التأثير على تغذية السكان: الحفاظ على إمداد السكان

لم يتسبب كوفيد 19- في نقص الأسماك في أسواق التجزئة. حيث استمر الطلب في مستواه المعتاد خلال شهر رمضان (24 أبريل إلى 24 ماي 2020)، و تم الحفاظ على أسعار الأنواع الأكثر شيوعا (السردين، البياض، النعل، إلخ).

لوحظ، من وجهة النظر التغذوية، أن ظروف تسويق الأسماك لم يكن لها تأثير على الكمية المعروضة، ولكن على جودة الأسماك، ولا سيما في المناطق القروية، بسبب صعوبات النقل و التوزيع.

التأثير على الصادرات

لم يعاني الصيد في أعماق البحار من انخفاض في الكمية المصيدة، و لكن عانى من انخفاض أسعار التصدير بسبب تباطؤ الطلب الإسباني الذي يعتبر المنفذ الرئيسي للصيد المغربي في أعماق البحار. بلغ حجم الصادرات 20 مليار درهم في عام 2019، فبعد أن عرف نموا إلى غاية 2018 انخفض في 2019. و من 2013 إلى 2019 زادت الصادرات بنسبة 5.6٪ من حيث القيمة و 5.2٪ حيث الحجم (الجدول 3).

الجدول 3: صادرات قطاع الصناعات البحرية

السنة	القيمة (مليون درهم)					
	القشريات والرخويات والمحار	أسماك طازجة ومملحة ومجففة	أسماك حية	زيت السمك	الأسماك و المحار القشريات	المجموع
2013	6011	2314	34	299	5894	14552
2014	6197	2298	37	652	6135	15319
2015	7548	2744	82	989	6349	17711
2016	8890	3037	66	813	6430	19236
2017	9209	3489	29	713	6769	20209
2018	8691	4061	27	629	7451	20859
2019	7938	3714	31	618	7861	20163

المصدر: مكتب الصرف.

في النصف الأول من 2020، زادت صادرات رأسيات الأرجل بنسبة 11٪، و انخفضت قيمة وحدتها بنسبة 13.2٪. كما تم الإبلاغ عن انخفاض أسعار رأسيات الأرجل من قبل الصيادين التقليديين. و لم تتأثر مصايد رأسيات الأرجل البحرية بالحجر، بسبب عودة الأسطول إلى ميناء المنطقة الجنوبية منذ 15 أبريل.

الجدول 4: صادرات المأكولات البحرية الخام و المعالجة في النصفين الأولين من 2019 و 2020

منتوجات البحر المصدرة	يناير-يونيو 2020		يناير-يونيو 2019		تنوعات	
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة
	الطن	1000DH	الطن	1000DH	%	%
السمك الطازج أو المملح أو المجفف أو المدخن	92642	1222027	112427	1516004	-17,6%	-19,4%
القشريات و الرخويات و المحار	66118	4006393	59625	4615905	10,9%	-13,2%
المستحضرات والمعلبات من الأسماك و المحار	95270	3464353	96953	3679893	-1,7%	-5,9%
مسحوق ومسحوق السمك	80486	860882	70633	752921	13,9%	14,3%
دهون وزيوت الأسماك	24979	430360	10536	195262		
الطحالب	696	23760	1531	67466	-54,5%	-64,8%
إجمالي الصادرات من المنتجات السمكية	**267549**	**8785748**	**239278**	**9311447**	**11,8%**	**-5,6%**

المصدر: مكتب الصرف، www.oc.goc.ma.

2شهدت الأسماك البيضاء المصدرة انخفاضا في الحجم والقيمة حيث انخفضت أسعار الوحدات بشكل طفيف. وقد أثر الانخفاض الناجم بشكل رئيسي عن انخفاض كمية المصيد على مصايد الأسماك التقليدية والساحلية، و خاصة سفن الصيد بالخيوط الطويلة وشباك الجر.

الشكل 2: التغير في قيم الوحدة من المأكولات البحرية المصدرة - بيانات النصفين الأولين من 2020 و 2019

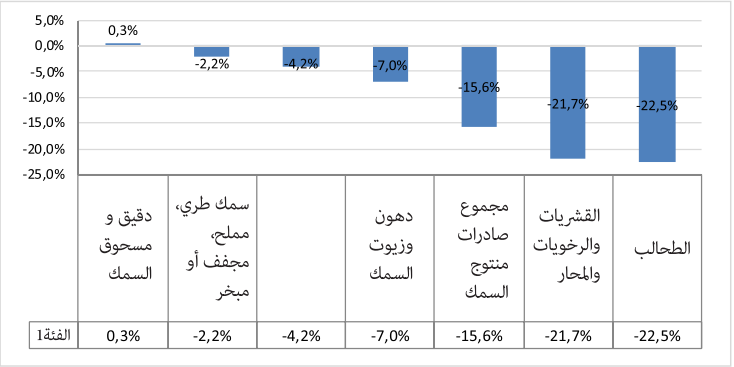

المصدر: مكتب الصرف. www.oc.goc.ma.

تاثير كوفيد 19 على العمالة ودخل الصيادين

العمالة: التكوين والتطور الأخير لعدد الصيادين

وفقا لقطاع الصيد البحري بوزارة الفلاحة و الصيد البحري(البحر في أرقام 2018)، بلغ عدد البحارة 113377 بحارًا في عام 2018. و هو رقم عرف تأرجحا كبيرا من عام إلى آخر، فبعد أن كان 100453 في 2013، ارتفع إلى 105000 في 2016 و يبدو أنه في تزايد. بلغ عدد العاملين في الصيد الساحلي 53254 في 2018، وفي الصيد التقليدي 51.586 صيادا، و 8.516 في أعماق البحار.

الشكل 3: تطور عدد الصيادين حسب نوع الصيد

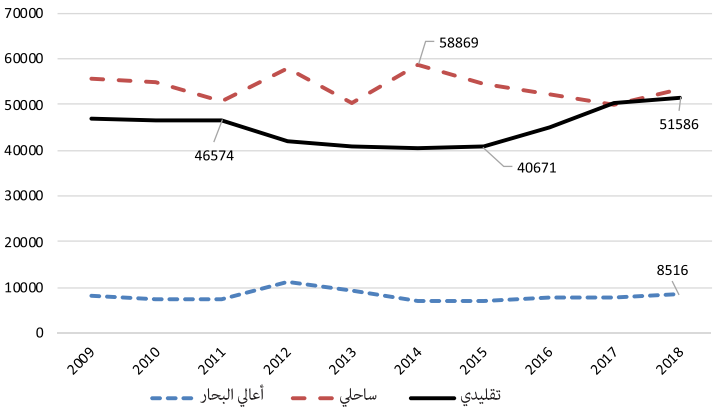

المصدر: قطاع الصيد البحري- البحر بالأرقام 2018.

هناك ركود في عدد البحارة الذين يمارسون صيد الأسماك في أعماق البحار حوالي 500 8 بحار. و يتناقص الصيد الساحلي من حوالي 59000 في عام 2014 إلى 500 51 في عام 2018. و تتعلق القوة العاملة الملاحية بشكل رئيسي بقطاع الصيد الحرفي. ارتفع هذا من 40600 إلى 51600، بزيادة قدرها 25 ٪ في ثلاث سنوات.

وفقا للبيانات المتاحة (البحر بالأرقام 2018)، سيوفر صيد الأسماك (صيد و جمع المأكولات البحرية) في عام 2020 دخلا مباشرا لـما يصل إلى 114000 صياد أو ما يقرب من 520.000 شخص أو 1.47٪ من سكان المغرب في عام 2018.

معظم العاملين في قطاع صيد الأسماك يسكنون في المقاطعات المتوفرة على منفذ على الساحل (93٪) (الجدول 5). ومع ذلك، يعيش 45٪ من الصيادين في المناطق القروية. و تنخفض نسبة الصيادين الذين يتوفرون على مكان عمل قريب من منازلهم. و بالتالي، فإن 48٪ من الصيادين لا يعملون في بلدياتهم أو مقاطعات إقامتهم. هذا وقد سجل عدد الصيادين الذين يستخدمون وسائل النقل العام للوصول إلى أماكن عملهم ارتفاعا بنسبة 44٪.

الجدول 2: عدد الصيادين حسب الحالة و الفئة المهنية و مكان الإقامة.

إقليم الإقامة	العاملين	%	% قروي
إقليم غير ساحلي	7920	7,4%	64,5%
إقليم ساحلي	98630	92,6%	43,5%
المجموع	**106550**	**100,0%**	**45,0%**

المصدر: الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014.

وفقا لبيانات الإحصاء العام للسكان و السكنى لسنة 2014، من بين السكان النشطين البالغ عددهم 550 106 نسمة، الذين يشيرون إلى أنهم ينتمون إلى الفئات الاجتماعية المهنية، أو الصيادين أو المشغلين أو العمال والصيادين، قدم 5030 أنفسهم على أنهم يبحثون عن عمل. 73.6٪ من العاملين في القطاع قدموا أنفسهم كمستخدمين (78.470).

من بين العاملين لحسابهم الخاص البالغ عددهم 490 20 عاملا، ينتمي عدد قليل جدا منهم من العمال و الصيادين (200 2) إلى هذه الفئة الاجتماعية المهنية. أما أرباب العمل و العاملين لحسابهم الخاص فيبلغ عددهم 26410. أما فئة المساعد الأسري و المتدرب فنادرة جدا حيث لا تشكل سوى 1.2٪ من إجمالي عدد الصيادين).

الجدول 6: عدد الصيادين حسب الحالة والفئة المهنية ومكان الإقامة

مكان الإقامة	حضري			قروي			المجموع
الفئة الإجتماعية / المهنية / الوضعية الشخصية	الصيادون و المستغلون الأشباه	عمال واليد العاملة في الصيد	المجموع	الصيادون و المستغلون الأشباه	عمال واليد العاملة في الصيد	المجموع	
مستخدمين أعضاء التعاونية	3110		3110	2810		2810	5920
مستقلون	9620	1200	10820	8670	1000	9670	20490
مساعد عائلة/ متعلم		430	430		850	850	1280
أجير		**43820**	43820		**34760**	34760	**78470**
غيره	30	240	270	30	90	120	390
المجموع	**12760**	**45580**	**58340**	**11510**	**36700**	**48210**	**106550**

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاء العام للسكان و السكنى 2014، مقياس 1/10، عبر الإنترنت على www.hcp.ma.

قد تمايز تأثير أزمة كوفيد19- على العمالة بين فروع قطاع الصيد. ارتبط الانخفاض في حجم الوظائف و الدخل بالتوقف القسري للنشاط في الموانئ (في بداية الأسبوع الثاني من فترة مارس)، بسبب مناوبة إجراءات الخروج المفروضة في بعض مرافئ تفريغ المصيد المعدة من قبل السلطات المحلية وبسبب الصعوبات التي واجهها البحارة الصيادون في العودة لعملهم بعد أن غادروا ميناء التسجيل. بل لجأ أصحاب الصيد في أعماق البحار و في الساحل في بعض الحالات لخدمات الصيادين العاملين في القطاع التقليدي لسد هذه الثغرة.

عموما، يمكن القول، منطقيا، في ظل عدم وجود إحصاءات مفصلة عن العمالة، أن الأزمة التي لحقت بالعمالة في قطاع الصيد كانت متناسبة مع أزمة الإنتاج. إذ تأثر العاملون في قطاع المعالجة بانخفاض الإمدادات وخاصة بإغلاق المصانع، بعد قرارات السلطات للحد من عدوى كوفيد 19-.

ظام الأجور

تحول الصيد في أعماق البحار إلى نظام الأجر الثابت، و الحوافز. و يمكننا أن نلاحظ في مجال الصيد التقليدي والساحلي، استمرار نظام مكافأة البحارة. إما في نظام الأجر بالحصة فيحتفظ مالك السفينة بنسبة 50٪ من قيمة المصيد (بعد خصم الرسوم). و يتحمل الضرائب والرسوم. و يتشارك الطاقم النصف المتبقي وفقا لمبدأ التسلسل الهرمي المتغير اعتمادا على حجم الطاقم. و يعتبر وضع الصياد غير المؤهل محفوفا بالمخاطر مقارنة بأفراد القيادة (أجور أفضل بكثير بسبب فجوة المهارات في سوق العمل).

تقترب أجور الصيادين التقليديين، بناءا على المسح الذي أجراه المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري (INRH) في عام 2016، من ثلث القيمة المضافة. و هكذا تتفاوت الأجور الشهرية من 772 درهم إلى 1918 درهم. و يوضح الشكل 4 فئتين من الصيد التقليدي، تلك القائمة على الشباك الكيسية المتخصصة في الأسماك السطحية و تلك المتخصصة في الأنواع الأخرى، خاصة الأخطبوط و التي تستهدم أدوات أخرى.

الشكل 4: إنتاجية الصيادين التقليديين والأجور و القوى العاملة حسب المنطقة ونوع الصيد

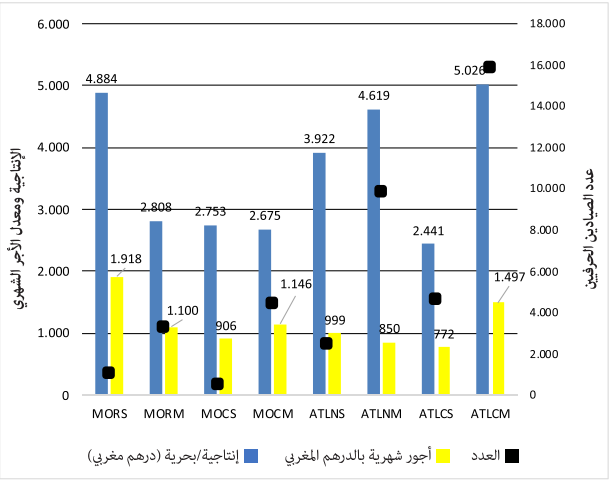

المصدر: INRH المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري / DRH 2016 - مكان الصيد التقليدي في استغلال أسماك السطح الصغيرة في المغرب. مقتطف من الجدول 19. ملاحظة: - MORS سفن الصيد المزودة بالجرافات الشبكية في شرق البحر الأبيض المتوسط - MORM سفن متعدد الأعمال في شرق البحر الأبيض المتوسط - MOCS سفن الصيد المزودة بالجرافات الشبكية في غرب البحر المتوسط - MOCM سفن متعدد الأعمال في غرب البحر الأبيض المتوسط - ATLNS سفن الصيد المزودة بالجرافات الشبكية في شمال الأطلسي - ATLNM سفن متعدد الأعمال في شمال الأطلسي - ATLCS سفن الصيد المزودة بالجرافات الشبكية في وسط الأطلسي - ATLCM سفن متعدد الأعمال في وسط الأطلسي

متوسط الأجور المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)و التي تخص 22٪ من العاملين في قطاع الصيد، يقل عن الحد الأدنى السنوي للأجور. و بالنظر للدخل المصرح به سيكون 44٪ من العاملين في القطاع (غير مشمول بالتجارة) تحت خط الفقر إذا تجاوزت أسرهم 3 أشخاص (منهم أثنين 2 غير نشطين).

جدول 3: متوسط عدد الأيام المصرح بها وهيكل الموظفين حسب الجنس و حسب نسبة الأجور إلى الحد الأدنى للأجور في قطاع الصيد (الصيادين وصناعة الصيد) لعام 2014

تقرير متوسط الراتب	العدد السنوي للأيام			الهياكل في العمود٪		
المصرح بتقاضيهم الحد الأدنى للأجر	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع
أقل من 90٪ من الحد الأدنى للأجور	107	56	86	76%	19%	34%
[90٪ - 95٪)من الحد الأدنى للأجور	209	107	153	4%	2%	3%
[105٪ - 100٪ [من الحد الأدنى للأجور	219	117	161	4%	2%	2%
[110٪ - 105٪ [من الحد الأدنى للأجور	234	126	166	4%	2%	2%
[150٪ - 110٪ [من الحد الأدنى للأجور	241	127	165	3%	2%	2%
[150٪ - 110٪ [من الحد الأدنى للأجور	253	141	156	7%	16%	14%
[200٪ - 150٪ [من الحد الأدنى للأجور	242	158	160	1%	18%	13%
[400٪ - 200٪ [من الحد الأدنى للأجور	243	183	184	1%	31%	%23
400٪ من الحد الأدنى للأجور فأكثر	263	196	197	1%	8%	6%
المجموع	138	143	142	100%	100%	100%

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS).

تغطية اجتماعية غير متكافئة

يستثنى جزء كبير من الصيادين من استحقاقات النظام العام ومن التأمين الصحي الإجباري بسبب قواعد أهلية الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية على أساس مدة العمل المصرح بها. وبالتالي، فإن 26.7٪ فقط من الصيادين، المأجورين بالحصة، سيكونون مؤهلين للحصول على مخصصات عائلية، و 54.7٪ مؤخلين للحصول على مخصصات المرض اليومية، ومعاش الشيخوخة والتأمين الصحي الإجباري[6].

الجدول 8: نسبة الموظفين المؤهلين للحصول على مزايا الضمان الاجتماعي

	تخصيصات عائلية AF	تعويضات المرض اليومية UM	راتب تقاعد	التعويضات العائلية	التعويض عن فقدان الوظيفةIPE*	القوى العاملة المعلنة
صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية	27,0%	55,0%	55,0%	55,0%	14,0%	81928
البحرية والساحلية	33,9%	62,0%	62,0%	62,0%	18,6%	59951
ةيفرحلا	7,3%	34,5%	34,5%	34,5%	2,6%	21977
صناعة صيد الأسماك على الشاطئ	33,0%	61,0%	61,0%	61,0%	17,0%	38465
بقية الاقتصاد	51,0%	69,0%	69,0%	69,0%	41,0%	2699211
المجموع	50,0%	68,0%	68,0%	68,0%	40,0%	2819604

المصدر: بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS - 2014.
ملاحظات: AF: تخصيصات عائلية ؛ تعويضات المرض اليومية ؛ AMO: التأمين الصحي الإلزامي ؛ * IPE: التعويض عن فقدان الوظيفة ؛ المعاش: معاش الشيخوخة والوفاة.
*تم حساب عمود بلتعويض عن فقدان الوظيفة IPE للتذكير[7].

يستبعد القانون الصيادين من الاستفادة من التعويض عن فقدان الوظيفة[8].

لا يدفع البحارة الصيادون مساهمة تتعلق بالتعويض عن فقدان الوظيفة (IPE). و تتراوح قيمة الاشتراكات المدفوعة بين 22٪ و 23٪ من الدخل المصرح به. و قد صرح العديد من الصيادين الذين تمت محاورتهم أنهم لم يتمكنوا من العثور على مقابل لمساهماتهم من حيث المزايا الاجتماعية. ومع ذلك، فهناك إجماع على ضرورة الاستفادة من المزايا التي يوفرها الضمان الاجتماعي.

التحويلات الاجتماعية والتخفيف من صدمة كوفيد 19 في قطاع الصيد البحري

لقد حصل الصيادون على تعويضات الأسبوع الثاني من شهر مارس ، ثم تم استبعادهم بموجب مرسوم حكومي

تلقى الصيادون الذين تم التصريح بهم للصندوق الوطني الضمان الاجتماعي في فبراير 2020 تعويضات قدرها 1000 درهم عن توقفهم عن ممارسة أنشطتهم خلال النصف الثاني من شهر مارس. لكن لا نتوفر على عدد الصيادين الذين حصلوا على هذا التعويض. لكن من المحتمل جدا أن يكون هذا العدد متكون من غالبية الصيادين الذين تم التصريح بهم لصندوق الوطني الضمان الاجتماعي CNSS. قررت لجنة المراقبة الاقتصادية أن تستبعد من التعويض فروع النشاط التي حافظت على إنتاج أعلى من 50٪ من إنتاجها الحالي. كما أن قطاع الغذاء، ولا سيما الزراعة وصيد الأسماك، لم يعد معنيا بالتعويضات اعتبارا من أبريل 2020.

أدت جائحة كوفيد 19 إلى انخفاض كبير في الدخل

تأثر الدخل الأدنى بنفس مستوى تأثر الدخل المرتفع بسبب طريقة دفع الأجر بالحصة.

[6] تقديرات الفريق مستخلصة من بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي *2014*.
[7] تم استبعاد التعويض عن فقدان الوظيفة *IPE* تلقائيا من النظام الاجتماعي للصيادين. فالمبلغ الشهري للعلاوة يساوي *70٪* من الراتب المرجعي (متوسط الراتب الشهري المعلن لآخر *36* شهرا) دون تجاوز مبلغ الحد الأدنى القانوني للراتب. ومع ذلك، حتى لو كان التعويض عن فقدان الوظيفة *IPE* ينطبق على قطاع الصيد ، فإن الأهلية للحصول عليه تتطلب جمع *780* يوما من إقرارات الراتب خلال الستة والثلاثين شهرا التي تسبق تاريخ فقدان الوظيفة ، منها *260* يوما خلال الأشهر الـ *12* الماضية قبل ذلك التاريخ مع شرط فقد الوظيفة في ظروف خارجة عن إرادة المعني. و من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى تقليص كبير في نسبة الصيادين المؤهلين، لا سيما في قطاع الصيد التقليدي.
[8] إذا لم يتم استبعاد البحارة من تعويض فقدان العمل، فإن تطبيق قواعد الأهلية يعني أن *14.3٪* فقط سيكونون مؤهلين.

لقد أثبت نظام الضمان الاجتماعي كونه وسيلة فعالة لتحويل الدخل إلى العاملين في صناعة صيد الأسماك. فالغالبية العظمى من هؤلاء تعرف نظام الضمان الاجتماعي ويمكنها الوصول إليه من خلال خدمة المكتب الوطني للصيد. جزء غير محدد من الصيادين (15٪ إلى 20٪) لم يصرح به لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي. و جزء آخر أكبر لم يتم التصريح به بشكل كاف ليحق له الاستفادة من النظام العام و من التأمين الصحي الإجباري.

أزمة كوفيد 19 و الضغط على موارد مصايد الأسماك وخطر الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

تميز السياق الذي اندلعت فيه أزمة كوفيد 19 بالعديد من أوجه التقدم: تنظيم جهود الصيد على أساس التقييم العلمي للموارد، وتحسين مراقبة المصيد والامتثال للحصص، و تحسين تجهيزات الموانئ ونقاط الإنزال و قرى الصيادين، و خاصة تحسين تسويق منتجات الصيد بضمان إمكانية تتبع أفضل.على الرغم من أوجه التقدم هذه ، لا زال قطاع صيد الأسماك يتسم بهشاشة مضاعفة تتمثل في فقر، وهشاشة جزء كبير من عماله، من جهة، وتعرض موارد مصائد الأسماك لخطر الاستغلال المفرط، من جهة أخرى؛ الأمران اللذان قد يشكل تفشي أزمة كوفيد 19 عاملا يزيد من تفاقمهما. لوضع التأثير المتوسط والطويل الأجل لأزمة كوفيد 19 في منظورها الصحيح، يعرض الفصل الثالث من التقرير لطاقة الصيد ولتقديرحالة المخزون من الثروة السمكية. كما يدرس المجهود التنظيمي الذي تم بدله في إطار خطة هاليوتيس المنفذة منذ عام 2009 ويضعها في منظورها الصحيح في حالة امتداد أزمة كوفيد 19.

أهمية طاقة الصيد

تتم عملية الصيد بواسطة ثلاث فئات من السفن تختلف من حيث حجمها وتصنف إلى قطاعات صيد محددة: أعالي البحار والساحلية والصيد التقليدي. تتوزع مناطق الملاحة بين مختلف القطاعات حسب المسافة من الساحل. و يتم تحديد توزيع هذه المناطق من خلال خطط التنمية. للتبسيط، و كمؤشر، يمكننا أن نذكر بأن المنطقة البعيدة عن الساحل إلى غاية 3 أميال مخصصة للقوارب التقليدية، و التي توجد على مسافة 3 إلى 12 ميلا مخصصة لقوارب الصيد الساحلية وأن المنطقة التي تتجاوز 12 ميلا مخصصة لقوارب الصيد في أعماق البحار.

الشكل 5: تكوين أسطول الصيد الساحلي في 2018

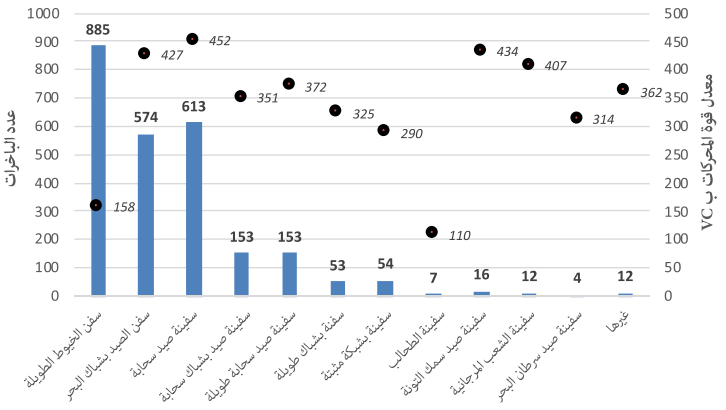

المصدر: إدارة الثروة السمكية البحرية "البحر بأرقام 2018".

تكون أسطول الصيد في أعماق البحار من 457 قاربا، منها 362 قاربا عام 2018. ويبلغ متوسط حجمها 340 طنا إجمالا وقوة محركها 1100 حصان. تقع موانئها الرئيسية بالكامل في المحيط الأطلسي. ويبلغ عدد القوارب المسجلة 248 في أكادير، و 69 في الدار البيضاء، و 44 في طانطان، و 37 في طنجة، و 29 في الداخلة. تتكون غالبية القوارب من رأسيات الأرجل (73٪ من القوارب المسجلة منها 232 في 2018). وتمثل قوارب صيد القريدس 19٪ من أسطول أعالي البحار أما المتخصصة في صيد أسماك السطح فتمثل 8٪. أما المراكب المتخصصة في صيد رأسيات الأرجل و القريدس، وعدد قليل من أسماك السطح فهي عبارة عن سفن مصانع تصل مدة خروجها في البحر إلى 8 أو 10 أسابيع. و تقوم معظم قوارب الصيد في أعماق البحار المتخصصة في أسماك السطح برحلات لمدة يومين أو ثلاثة أيام.

يتألف الأسطول الساحلي من 2536 سفينة، 39٪ منها عبارة عن سفن شباك صيد، و 36٪ سفن شباك الجر، و 25٪ سفن خيوط طويلة. يبلغ متوسط حجمها 55 طنا ومتوسط قوة محركها 325 حصانا. ترتبط سفن الصيد الساحلي بستة 6 موانئ في البحر الأبيض المتوسط و 17 ميناء على المحيط الأطلسي. يتألف الأسطول التقليدي من 278 17 قاربا. وهي مجهزة عموما بمحرك بقوة 15 حصانا. في بعض الحالات، يتم تزويدها بمحركات أكثر قوة (محرك واحد أو محركين)، مما يجعل قوة محركها تصل إلى 50 حصانا أو أكثر. و ينشط ما يقرب من 13900 قارب تقليدي في صيد رأسيات الأرجل. و تستخدم أجهزة سالبة مثل القدر و الطعم والفخاخ. فقط 3.084 تعمل على مستوى وحدة التهيئة. و ينشط حوالي 2000 قارب من الأسطول التقليدي بين السعيدية و بوجدور و تشغل أكثر من 10340 صيادا يصطادون أسماك السطح الصغيرة على أساس موسمي أو دائم. و تم تسجيل أغلبها في المنطقة الوسطى الواقعة بين آسفي وبوجدور.

حالة المخزون السمكي شديدة الضيق أمام تزايد قدرة الصيد

الجدول 9: حالة مخزون الأنواع الرئيسية حسب المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري (2018)

أنواع	الصيد (طن)	القيمة (1000 درهم)	نقدا	حالة	نوع المخزون
بلاجيك	1 189 371	2 454 914	السردين	البحر الأبيض المتوسط	مستغل بشكل مفرط
				شمال الأطلسي	مستغلة بالكامل
				مركز الأطلسي	لم يتم استغلاله بالكامل
				جنوب الأطلسي	لم يتم استغلاله بالكامل
			الأنشوجة	شمال الأطلسي	مستغلة بالكامل
				مركز الأطلسي	مستغلة بالكامل
			سمك الأسقمري البحري	مركز الأطلسي	مستغلة بالكامل
				جنوب الأطلسي	مستغلة بالكامل
			الماكريل الحصان	كل الأماكن	مفرط الاستغلال
			التونة الحمراء	شرق وغرب المحيط الأطلسي	غيرمفرط الاستغلال
			سمك أبو سيف	البحر الأبيض المتوسط	مفرط الاستغلال
				شمال الأطلسي	غير مفرط الاستغلال
الحوت الأبيض	89 564	1 823 383	نازلي	كل الأماكن	مفرط الاستغلال
رأسيات الأرجل	66 477	5 509 679	دمية	كل الأماكن	توازن هش
			الحبار	كل الاماكن	مفرط الاستغلال
			حبار	كل الأماكن	غير محدد ، لكنه يسقط
المحار	7768	850 849	الجمبري الوردي	المحيط الاطلسي و البحر الأبيض المتوسط	مفرط الاستغلال
صدفة	869	6 909	بدن مشترك	جنوب الأطلسي	مفرط الاستغلال
			سكين مستقيم	جنوب الأطلسي	مفرط الاستغلال
الطحالب	14 828	56 628	الطحالب	شمال الأطلسي	هش

إن المخزونات التي يمكن أن يؤدي استغلالها المفرط إلى حدوث صدمات اقتصادية خطيرة هي تلك الموجودة في رأسيات الأرجل وأسماك السطح.

تحول الضغط على مخزون الأخطبوط شمالاً. بين عامي 2004 و 2018، ارتفع مستوى المصيد في الجزء الشمالي من بوجدور بمقدار 5 أو أكثر (الشكل 6).

الشكل 6: جهد الصيد في منطقة بوجدور الكويرة ومستوى المصيد شمال بوجدور

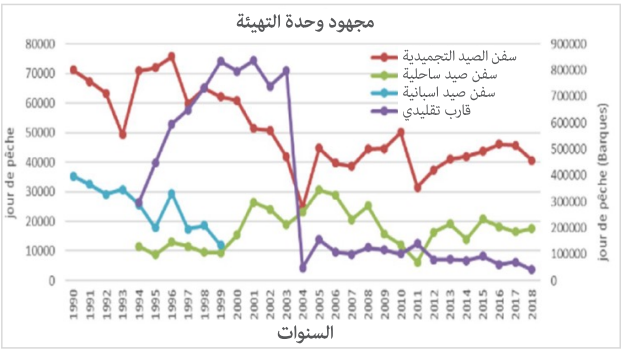

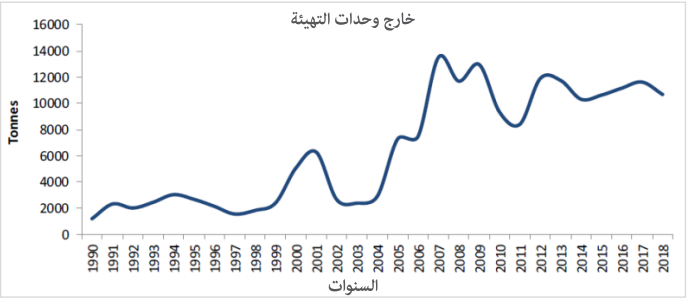

المصدر: INRH، ملخص لحالة المخزون لعام 2018.

على ضوء التقييمات التي وضعها المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري في ملخص حالة المخزون السمكي لعام 2018، فإن مستوى المصيد قريب جدا من الحد الأقصى المحتمل للصيد. وهذا يجعل من الضروري زيادة فترات الراحة البيولوجية لتقليل القدرة المفرطة على صيد الأسماك السطحية والقاعية (الأخطبوط والأسماك البيضاء). و لا تكون هذه الإجراءات الإحترازية فعالة إلا إذا أدت إلى انخفاض الضغط على صغار الأسماك. ومع ذلك، على الرغم من حظر الصيد في مناطق التفريخ، فقد استنكر المهنيون في كثير من الأحيان في المقابلات التي أجريت معهم عدم احترام هذا الحظر من قبل الصيادين التقليديين في مناطق معينة.

في الوقت نفسه، تم تسجيل زيادة تدريجية في حجم وقوة سفن الصيد الساحلي و التقليدي، تعزى إلى ارتفاع جهود الصيد بشكل رئيسي إلى الصيد التقليدي الذي تصعب السيطرة عليه ، بسبب انخفاض الدخل الناجم عن الوباء مما يدفع لخرق بعض القواعد التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد السمكية.

كان التنظيم المهني لقطاع صيد الأسماك لا يزال يتسم ببعض مكامن الضعف حين تفشي الوباء

كفلت خطة هاليوتيس تعزيز التنظيم المهني لقطاع صيد الأسماك. إذ اعتبر المنظمات المهنية بمثابة حلقات وصل أساسية و لا مناص منها للإدارة المنسقة للقطاع و للتأكد من سيره مع احترام العاملين فيه ، ولضمان استدامة الموارد السمكية وجودة منتجاتها.

يتألف قطاع الصيد البحري من شركات تنشأ في كثير من الأحيان من مشاريع مشتركة دولية. و يستحوذ المئات من الملاك الصغار على الصيد الساحلي، إذ غالبا غالباً ما يكون هؤلاء غير منظمين بشكل جيد. أما الصيد على نطاق صغير، مثل الصيد في أعماق البحار فهو نشاط يديره أرباب عمل صغار في الأصل أغلبيتهم مستقلة و مالكة للقوارب، يبحرون مع طاقم صغير من البحارة، من 2 إلى 3 (الصيد بالخيوط الطويلة أو الطعم) إلى 9 بحارة (الصيد بالشباك).

على غرار باقي فروع قطاع الصيد، أصبح الدخول في الصيد التقليدي يعتمد على امتلاك رأس المال. إذ يختلف سعر القارب الذي يتوفر على رخصة صيد حسب مناطق الصيد وقيمة المصيد من 250 ألف درهم إلى 1.2 مليون درهم.

قد تم تنظيم قطاع الصيد التقليدي بدعم من الدولة في جمعيات وتعاونيات الصيادين التقليديين. و يلعب هذا التنظيم دورًا تمثيليًا مهمًا. فمن شأن تعزيز هذه التعاونيات / الجمعيات أن يجعلها تلعب أدوار حاسمة في تعزيز قيمة المصيد التقليدي وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للصيادين التقليديين. كما يجب ألا يثبط الفشل النسبي للجهود المبذولة لدعم جمعيات / تعاونيات الصيد التقليدي الجهود المبذولة لتعزيزها. حيث أوصى الأشخاص الذين تمت استشارتهم، من مختلف قطاعات مصايد الأسماك ، أوصوا جميعًا بتقوية التعاونيات و تعزيزها كإطار تنظيمي لإضفاء الطابع المهني على الصيد التقليدي.

نقاط الضعف المستمرة في آليات حماية الموارد السمكية

على الرغم من وجود آلية للمراقبة وتحديد الحصص الفردية و وضع نظام للتتبع ، لا تزال آليات حماية الموارد السمكية تتسم بنقاط ضعف قد تساهم أزمة فيروس كورونا في تفاقمها و منها:

- الإبقاء على إمكانية تسرب جزء من المصيد إلى السوق المحلية غير الرسمية التي يتم توفيرها جزئياً من قبل الباعة المتجولين (خارج الموانئ و أسواق الأسماك).
- إمكانية شراء الأسماك من أسواق الأسماك بواسطة هواة جمع الأسماك (جمع الأسماك من نقاط إنزال الصيد التقليدي غير المنظمة)
- التكلفة العالية للمراقبة اليومية لآلاف القوارب في عدد كبير من نقاط الإنزال.

التوصيات

مأدت أزمة فيروس كورونا إلى تفاقم مواطن الضعف الاجتماعية والبيئية لقطاع صيد الأسماك. الأمر الذي يتعارض مع التقدم المحرز في تنفيذ خطة هاليوتيس. و للتعامل مع ذلك، فإن التوجه الرئيسي الذي تم تبنيه في هذه التوصيات يتمثل في إضفاء الطابع المهني على الصيادين ، من خلال استخلاص، الدروس من التجارب الناجحة إلى حد ما، ولا سيما في مجالات التنظيم التعاوني للصيادين التقليديين. و في سياق التباطؤ الاقتصادي وانخفاض دخل الأسرة، و لا سيما الأشد فقرا، وفي إطار احترام منطق النمو الشامل والمستدام، تتبلور التوصيات كالآتي :

- تعزيز مكاسب الإنتاجية و زيادة متوسط دخل الصيادين من خلال ضمان الإدارة المثلى للثروة السمكية،
- تأهيل الصيادين من خلال التدريب و الإنتظام في جمعيات و تعاونيات.
- توجيه شريحة الصيادين المعرضين للخطر و المتعددي الأنشطة نحو مهن تضمن لهم دخلا أكثر استقرارا، و
- تحسين تغطية و جودة مزايا الضمان الاجتماعي بما يتماشى مع إصلاح نظام الحماية الاجتماعية الذي أعلنه جلالة الملك في غشت الماضي و الذي يهد إلى تعميم الخدمات[9].

I. الحاجة إلى تمكين مهنيي الصيد وضمان مساهمتهم في حماية الموارد

- إرفاق أساطيل الصيد ساحلي و الصيد في أعماق البحار بمناطق صيد محددة من خلال تطبيق مبدأ وحدة الإدارة (وضع حد لتحرك وحدات الصيد الساحلية)
- تمكين مشغلي الصيد التقليديين من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل للتأجير وسائل التخزين وتجهيز أنفسهم بها، وهو إجراء يتضمن تعزيز منظماتهم النقابية و / أو التعاونية
- إنشاء وظيفة مراقبة ضمن تعاونيات الصيد التقليدي تسهر على احترام مبادئ الصيد لمسؤول (احترام فترات الراحة البيولوجية ، وحماية مناطق التفريخ)

II. تعزيز التعاونيات على الرغم من الإخفاقات المتكررة من خلال تزويدها بموارد التدبير الإداري لضمان تعدد وظائفها

وظيفة الإعلام و التوعية

- مراقبة الثروة السمكية وسلامة الصيادين
- معلومات للصيادين عن المبيعات والأسعار
- معلومات العملاء لتطوير علاقات شخصية (تقليل عدد الوسطاء)

دعم علاقات الصيادين مع الشركاء

- مراقبة حصص الصيد و مسك الحسابات المتعلقة بالمصيد و المبيعات و الأسعار
- مراقبة الوضع الاجتماعي للصيادين (خدمات الصندوق الوطني للضمان لإجتماعي CNSS ، التأمين) و تحديد الصيادين المهمشين
- نظيم التصريحات ودفع الاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
- وشركات التأمين
- خطة الشمول المالي و دعم الصيادين التقليديين وتسهيل الحصول على القروض

الوساطة و الاحترافية المهنية

- مراقبة الوضع المهني للصيادين والتحقق من مهاراتهم.
- دعم برامج التعليم المستمر: الارتقاء؛ دورات تدريبية تأهيلية قصيرة ؛ استقبال المتدربين والإشراف عليهم؛ تحديث كتيبات الصيادين
- الوساطة في التوظيف: جمع احتياجات التوظيف ؛ النصح و التوجيه لتقديم طلبات العمل في التعاونية.

III. في سياق مشروع إصلاح نظام الحماية الاجتماعية الحالي الهادف إلى تعميم مزايا الضمان الاجتماعي، ضمان الاندماج في نظام الحماية الاجتماعية لجميع الصيادين التقليديين:

- تحديد الصيادين الذين لا يحصلون على مزايا CNSS الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و النظام العام خاصة المعاشات التقاعدية، والعلاوات العائلية وبدلات المرض اليومية) ؛
- تحديد الصيادين الحاملين لبطاقة الرامید (نظام المساعدة الطبية)

IV. تطوير التدريب المستمر والأولي من خلال الممارسة (مدارس القوارب لإكمال التدريب النظري)

- عزيز الجانب العملي للتدريب من خلال توفير المؤسسات التدريبية للصيادين بالقوارب المدرسية
- نشر التدريب المهني في القطاعات الثلاثة للصيد التقليدي

V. بدء برنامج إعادة التدريب لتوظيف الصيادين

- ينشط العديد من الصيادين التقليديين بشكل موسمي. إذ يعيش ما يقرب من نصفهم في المناطق الريفية و سنشطون في المجال الزراعي في حين يتعاطى البعض الآخر لأنشطة ثانوية.
- لا يعرف إلا القليل عن جانب النشاط المتعدد للصيادين. و في إطار احترام منطق استراتيجي يهدف إلى تقليل الضغط على الثروة السمكية وتحسين متوسط دخل الصيادين التقليديين والساحليين، من المهم التوجه نحو إعادة انتشارهم في أنشطة أخرى. و يجب أن يكون هذا النهج جزءًا من استراتيجية طويلة الأجل لإضفاء الطابع المهني على صيد الأسماك وإعادة توجيه الصيادين الشباب نحو مهن تضمن لهم آفاق مسيرة مهنية أكثر إثارة للاهتمام.

إخلاء مسؤولية

هذا العمل نتاج لموظفي البنك الدولي. و الملاحظات والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل لا تعكس بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي أو مجلس إدارته أو الحكومات التي يمثلها أعضاؤه. لا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذا العمل. و لا تشير الحدود والألوان و التسميات والمعلومات الأخرى التي تظهر على أي خريطة في هذا العمل إلى أي رأي من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم أو الموافقة على هذه الحدود أو قبولها.

[9] يعتبر اعتراف الصيادين الحرفيين بفوائد نظام الحماية الاجتماعية حافزًا لاحترام إعلانات المصيد في قناة التسويق الرسمية.

www.worldbank.org